النهار ١٠-٥-٢٠١٩

عدم استقرار التشريع الضريبي يُنفّر المستثمرين والمودعين الضرائب على المصارف... ٣٠% من دخل القطاع

سلوى بعلبكي

لم يرفض القطاع المصرفي المشاركة في إنقاذ البلاد من التيه والضياع المالي والاقتصادي الذي وضعته فيه الطبقة السياسية على مدى الاعوام الماضية بسبب استهتارها وإمعانها في الصرف والتوظيف العشوائيين، وتبني خطط وقرارات غير مدروسة. ولكن ما هو مرفوض من قبله هو استسهال السلطة فرض الضرائب عليه، واللعب مجدداً بالاستقرار الضريبي، وهو المؤتمن على اموال مودعين مستثمرة لديه ليسوا جميعهم من الأغنياء، من دون أن يجد في المقابل اي جدية عند الدولة للسير في إصلاحات وتشريعات تكون مصدر طمأنينة للبنانيين وللدول المانحة وخصوصاً في "سيدر". فقد باتت الضرائب على القطاع المصرفي منذ أكثر من سنة مرتفعة جداً وتقارب في المتوسط ٣٠% من دخل القطاع مقارنة بمعدَّل الضريبة على أرباح الشركات أي ١٧.%

تفاقم العجز الخارجي أخيرا (المرتفع أصلاً بجميع المقاييس بفعل الاستيراد المتضخم للسلع) مع تراجع صافي التحويلات من العاملين في الخارج وتراجع صافي التدفّقات المرتبطة بالخدمات ولا سيّما العائدات السياحية بشكل ملحوظ. وهي أمور ارتبطت بتزايد العمالة الأجنبية في البلد بشكل غير مسبوق، وتراجع مداخيل اللبنانيين في الخارج مع ضعف النمو الاقتصادي في بلدان إقامتهم، وحال عدم الثقة المستمرة بالدولة في لبنان، والمحظورات الموضوعة أمام مجيء السياح الى لبنان لا سيّما من الدول الخليجية، وتزايد توجه اللبنانيّين للسفر والسياحة خارج لبنان بسبب التسهيلات والعروضات المغرية وتراجع سعر الصرف والقيمة الشرائية لبعض عملات الدول القريبة والبعيدة.

ووفق دراسة مصرفية، فإن عملية استقطاب الأموال المطلوبة من الأسواق لتغطية عجوزات الحساب الجاري عرفت بدورها تراجعاً أكان عبر صافي الاستثمارات المباشرة (FDI) أو المحافظ المالية أو الودائع المصرفية، ما أنتج عجوزات متتالية وملحوظة في إجمالي ميزان المدفوعات وتاليا تراجعاً في الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي (مصارف ومصرف لبنان).
فقد سجل ميزان المدفوعات أرقاماً مخيفة للمرة الأولى في تاريخ لبنان، إذ وصل في العام ٢٠١٨ إلى ٤،٨٢٣ ملايين دولار مقارنة بعجز ١٥٦ مليون دولار في العام ٢٠١٧، وهذا هو الرقم الأعلى في عجز ميزان المدفوعات الذي يسجل وهو مؤشر لا يبشر بالخير حيال توافر العملات الأجنبية، وخصوصاً بالنسبة للقطاع المصرفي ليتمكن عند الحاجة من إقراض الدولة عبر سندات الخزينة.

أمام هذا الواقع، تسأل مصادر مصرفية، كيف يمكن في بلد لا يدخل اليه الاموال من الخارج، ويسجل استثنائياً عجزاً في ميزان المدفوعات أن يقدم على فرض ضرائب على فوائد الودائع؟ وهل سيكون لدى المستثمرين اللبنانيين والاجانب الحماسة بإيداع أموالهم في المصارف اللبنانية اذا كنا سنفرض عليهم ضريبة ١٠%، مع الاخذ في الاعتبار أنه تمّ رفعها منذ أقل من سنة من ٥ الى ٧%، وهذا الامر سيثير القلق لدى هؤلاء من أن يتم رفع هذه الضرائب لاحقا أكثر.
فعدم ثبات التشريع يبعد المستثمرين، وهذا ينطبق ايضاً على المودع الذي هو في النهاية مستثمر في القطاع المصرفي". وإذ أشارت الى أنه ليس بالسهولة أن نتخذ قرارات من هذا النوع، وليس بهذا الشكل تتم معالجة الامور، أكدت أن "القضايا المالية لا يمكن معالجتها عبر وسائل الاعلام خصوصا في ما يتعلق بالمصارف المؤتمنة على أموال المودعين والمستثمرين."
ليس جديداً القول أن المصارف تسجل ارباحاً لابأس بها، وإن كان البعض يبالغ في تقديرها الارقام المصارف والتي قيل أنها ناهزت مطلع تسعينات القرن الماضي الـ ٥٤ مليار دولار!. هذه الأرقام يرى فيها الامين العام لجمعية مصارف لبنان مكرم صادر مبالغة ومغالطة. أما المبالغة برأيه، فتكمن في أن "رساميل المصارف بما فيها مصارف الأعمال بلغت في نهاية العام ٢٠١٨ ما مقداره ٢١٩٤٣ مليون دولار. أما المغالطة، فتكمن في أنه لا يجوز جمع الأرباح والرساميل لدى المصارف بل يتوجّب طرحها، إذ أن "مصارف لبنان اعادت ضخّ معظم أرباحها خلال فترة ١٩٩٠ – ٢٠١٨، أي ما يفوق ٦٠% منها على الأقل، في تكوين رساميلها. وقد استطاعت المصارف اجتذاب استثمارات جديدة ناهزت الـ ٨ مليارات دولار من عدد كبير من المستثمرين اللبنانيّين وغير اللبنانيّين". ولكن هل يمكن اعتبار الفوائد التي تستوفيها المصارف من تسليفاتها وتوظيفاتها بمثابة مداخيل صافية أو أرباح؟ يوضح صادر أن "ما تستوفيه المصارف من فوائد مقبوضة ومدينة يذهب في معظمه – بنسبة الثلثين تقريباً – للمودعين كفوائد دائنة. وما يتبقّى، أي هوامش الفوائد، فيموّل من جهة أولى كلفة الرواتب والأجور وملحقاتها: تعويضات نهاية الخدمة والتعويضات العائلية والمساهمات في أكلاف الطبابة والاستشفاء والمنح التعليمية وبدلات النقل. وتموّل هذه الهوامش من جهة ثانية نفقات الاستثمار العام. وكلاهما أي كلفة العاملين والاستثمار العام استوعبتا بدورهما في المتوسط ٥٥% من هوامش الفوائد المحققة خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٨)، أي في مدى ٢٨ عاماً". وبالإضافة إلى النفقات المذكورة، يتوجّب وفق ما يقول صادر احتساب العبء الضريبي على الأرباح والذي بلغ في متوسط الفترة قيد المراجعة ما يناهز ١٠% من هوامش الفوائد ومن المداخيل الأخرى الصافية بما فيها الهندسات المالية. علما أنه بعد زيادة معدّلات الضريبة على أرباح الشركات من ١٥% إلى ١٧% وعلى الفوائد من ٥% إلى ٧% ومع احتساب الازدواج الضريبي الذي أُخضِعَتْ له المصارف خلافاً للمنطق، يصبح العبء الضريبي الفعلي على أرباح المصارف بحدود ٤٥% بدءاً من نتائج العام ٢٠١٨ وعلى امتداد السنوات المقبلة."

يشار إلى أن هذه الضريبة الفعلية البالغة ٤٥% من الأرباح لا تتضمّن ضريبة الفوائد وقدرها ٧% التي يتحمّلها المودعون، وقد تتخطى عائداتها لخزينة الدولة حالياً ٦٥٠ مليون دولار حسب تقديراتنا. وحصيلة هذه الضريبة إلى ارتفاع مع المنحى التصاعدي لمخاطر البلد ولبنية الفوائد لدينا.

وتشير بيانات وزارة المال إلى أن ضريبة الدخل على الفوائد بلغت ٨١٩ مليار ليرة و٩٠٤ مليارات ليرة في العامَيْن ٢٠١٦ و٢٠١٧ على التوالي. وجاءت حصة المصارف منها ٢٩٩ ملياراً و٣١٣ ملياراً تباعاً، أي ٣٦،٥% و٣٤،٦%. من المؤكد أن قيمة المحصّل من المصارف وحصتها في العام ٢٠١٨ ارتفعت بشكل ملحوظ أولاً بسبب رفع الضريبة إلى ٧% بدل ٥%، وثانياً لتوسيع نطاق هذه الضريبة فتشمل كل ايداعات المصارف لدى مصرف لبنان وأخيراً مع ارتفاع مستويات الفوائد في السوق اللبنانية. مع الاشارة الى أن المصارف تسهم بنحو ثلث ما هو محصّل من ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة (توزيع أرباح/، مخصّصات...) إضافة إلى حصتها من الضرائب والرسوم على الأملاك المبنيّة وعلى القيمة المضافة والتي هي في حدود ٥% من إجمالي المحصّل.